

أبواب الأشربة

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ

١٩٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُوسَةَ أَبُو زَكْرِيَّا ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُعَمَّرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمِنْ شَرْبِ الْخَمْرِ فِي الدُّنْيَا
فَمَاتَ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ » .

(أبواب الأشربة الخ)

جمع شراب وهو ما يشرب من ماء وغيره من المائعات .

(باب ما جاء في شارب الخمر)

أى من الوعيد والتهديد .

قوله (حدثنا يحيى بن دروست) بضم الدال والراء المهملتين وسكون السين
المهملة ابن زياد البصرى ثقة ، روى عن حماد بن زيد وإسماعيل القناد ، وعنه
الترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم ، كذا فى التقريب والخلاصة (كل مسكر خمر)
فيه دليل على أن كل مسكر يسمى خمرأ وهو مذهب الجمهور وهو القول المنصور ،
وسمى فى الكلام فى هذا فى باب الحبوب التى يتخذ منها الخمر (وكل مسكر حرام)
قال النووى : فيه تصريح بتحريم جميع الانبذة المسكرة وأن كلها تسمى خمرأ سواء
فى ذلك الفضيخ ونبيذ التمر والرطب والبسر والزبيب والشعير والذرة والعسل
وغيرها ، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد والجمهور من السلف والخلف انتهى
(فمات وهو يدمنها) أى يداوم على شربها بأن لم يذب عنها حتى مات على ذلك .
قال فى القاموس : أدمن الشيء أدامه (لم يشربها فى الآخرة) وفى رواية لمسلم :
من شرب الخمر فى الدنيا فلم يذب منها فى الآخرة . قال النووى : معناه أنه
يحرم شربها فى الجنة وإن دخلها ، فإنها من فاخر شراب الجنة فيمنعها هذا العاصى

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وعبد الله وأبي مالك الأشعري وابن عباس .

بشرها في الدنيا ، قيل إنه يذسى شهوتها لأن الجنة فيها كل ما يشتهى ، وقيل لا يشتهىها وإن ذكرها ويكون هذا نقص نعيم في حتمه تمييزاً بينه وبين تارك شربها وفي هذا الحديث دليل على أن التوبة تكفر المعاصي الكبائر وهو مجمع عليه انتهى . وقال الجزري في النهاية . هذا من باب التعليق في البيان أراد أنه لم يدخل الجنة لأن الخمر من شراب أهل الجنة فإذا لم يشربها في الآخرة لم يكن قد دخل الجنة انتهى . وكذلك قال الخطابي والبعزى والأولى عندي أن يحمل قوله صلى الله عليه وسلم : لم يشربها في الآخرة على ظاهره ، ففي إحدى روايات البيهقي : من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب لم يشربها في الآخرة وإن دخل الجنة . روى أحمد بسند حسن عن عبد الله بن عمر ورفعته : من مات من أمي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة . وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو ، أخرجه الطيالسي وصححه ابن حبان . قال ابن العربي : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعجل ما أمر بتأخيرها ووعده به غرمه عند ميقاته . كالوارث فإنه إذا قتل مورثه فإنه يحرم ميراثه لاستعجاله ، وبهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء انتهى . وقال الفرطبي : ظاهر الحديث تأييد التحريم ، فإن دخل الجنة شرب من جميع أشربتها إلا الخمر ومع ذلك فلا يتألم لعدم شربها ولا يحسد من يشربها ويكون حاله كحال أصحاب المنازل في الخفض والرفعة ، فكما لا يشتهى منزلة من هو أرفع منه لا يشتهى أيضاً وليس ذلك بعقوبة له انتهى .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وعبد الله وأبي مالك الأشعري وابن عباس) أما حديث أبي هريرة فأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، وعنه في الباب أحاديث أخرى ذكرها الحافظ المنذرى في الزغيب والزهيب . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد والطبراني عنه وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات من أمي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة ، ومن

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعَهُ .

١٩٢٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : قَالَ

مَاتَ مِنْ أُمْتِي وَهُوَ يَتَجَلَّى الذَّهَبُ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ لِبَاسَهُ فِي الْجَنَّةِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ :
رَوَاهُ أَحْمَدُ ثِقَاتٌ . وَأَمَّا حَدِيثُ عِبَادَةَ فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِهِ عَنْهُ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَمِيتَنَّ أَنَاسٌ مِنْ أُمْتِي عَلَى
أَشْرٍ وَبَطَرٍ وَلَعِبٍ وَلَهْوٍ فَيُصْبِحُوا قُرْدَةً وَخَنَازِيرَ بَاسْتِحْلَالِهِمُ الْحَرَامَ وَاتِّخَاذِهِمُ
الْقَيْنَاتِ وَشُرْبِهِمُ الْخَمْرِ وَبَاكُلِهِمُ الرِّبَا وَلِبْسِهِمُ الْحَرِيرَ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ
الْأَشْعَرِيِّ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : تَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمْتِي الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا يَضْرِبُ عَلَى
رُؤُوسِهِمْ بِالْمُعَازِفِ وَالْقَيْنَاتِ يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ وَيَجْعَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ الْقُرْدَةَ
وَالْخَنَازِيرَ . وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ قَالَ : حَدَّثَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَدَمَنْ الْخَمْرُ
إِنْ مَاتَ اتَّقِ اللَّهَ كَعَابِدِ وَثْنٍ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ رَوَاهُ أَحْمَدُ هَكَذَا وَرَجَّاهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ
وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ مَعْيِدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ اتَّقَى اللَّهَ مَدَمَنْ خَمَرٍ لَقِيَهُ كَعَابِدِ وَثْنٍ . وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ
أُخْرَى عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ التِّرْمِذِيُّ إِنْ شِئْتَ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا
فَارْجِعْ إِلَى التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ لِلْمُنْذَرِيِّ .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم
وأبو داود والنسائي .

قوله (عن عبد الله بن عبيد) ابن عمير بالتصغير أيضاً اللبني الجندعي المكي
روى عن أبيه وعن ابن عمر ، وعنه بديل بن ميسرة وغيره ، وثقه أبو حاتم قال

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يُقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يُقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ لَمْ يُقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَنْتَبِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَقَاهُ مِنْ نَهْرٍ انْخَبَالَ . قِيلَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَا نَهْرُ انْخَبَالَ ؟ قَالَ : نَهْرٌ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ . »

عمرو بن على مات سنة ثلاث عشرة ومائة (عن أبيه) هو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي أبو عاصم المكي ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله مسلم ، وعده غيره في كبار التابعين ، وكان قاص أهل مكة يجمع على ثقته .

قوله (من شرب الخمر) أى ولم يقب منه (لم تقبل له صلاة) بالتثنية (أربعين صباحاً) ظرف . قال القارى فى المرقاة . وفى نسخة يعنى من المشكاة بالإضافة يعنى بإضافة صلاة إلى أربعين ، والمعنى لم يكن له ثواب وإن برىء الذمة وسقط القضاء بأداء أركانه مع شرائطه كذا قالوا . وقال النووى : إن لكل طاعة اعتبارين أحدهما سقوط القضاء عن المؤدى ، وثانيهما ترتيب حصول الثواب ، فغير عن عدم ترتيب الثواب بعدم قبول الصلاة انتهى . وخص الصلاة بالذكر لأنها سبب حرمتها أو لأنها أم الخبائث على ما رواه الدارقطنى عن ابن عمر ، كما أن الصلاة أم العبادات ، كما قال الله تعالى : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » وقيل إنما خص الصلاة بالذكر لأنها أفضل عبادات البدن ، فإذا لم يقبل منها فلان لا يقبل منها عبادة أصلاً كان أولى . وابتادر إلى الفهم من قوله أربعين صباحاً أن المراد صلاة الصبح وهى أفضل الصلوات ، ويحتمل أن يراد به اليوم أى صلاة أربعين يوماً (فإن تاب) أى من شرب الخمر بالإقلاع والندامة (تاب الله عليه) أى قبل توبته (فإن عاد) أى إلى شربها (فإن عاد الرابعة) أى رجع الرجعة الرابعة (فإن تاب لم يقب الله عليه) هذا مبالغة فى الوعيد والزجر الشديد ، وإلا فقد ورد : ما أصر من استغفر وإن عاد فى اليوم سبعين مرة رواه أبو داود والترمذى عن أبى بكر الصديق رضى الله

هذا حديث حسن .

وقد روى نحوه هذا عن عبد الله بن عمر وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ - باب ما جاء كل مسكر حرام

١٩٢٥ - حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن البتبع ؟ فقال : كل شراب أسكر فهو حرام » .

عنه (وسقاه من نهر الخبال) بفتح الخاء المعجمة ، والمعنى أن صديد أهل النار لكثرة يصير جاريًا كالأنهار .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد ، وأخرجه النسائي موقوفاً على ابن عمر مختصراً ولفظه : من شرب الخمر فلم ينتش لم تقبل له صلاة مادام في جوفه أو عروقه منها شيء ، وإن مات كافراً وإن انتشى لم تقبل له صلاة أربعين يوماً ، وإن مات فيها مات كافراً .

قوله (وقد روى نحوه هذا عن عبد الله بن عمرو) أخرجه النسائي ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اشرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل منه صلاة سبعة ، وإن مات فيها مات كافراً ، فإن أذهبت عقله عن شيء من الفرائض وفي رواية عن القرآن لم تقبل منه صلاة أربعين يوماً ، وإن مات فيها مات كافراً (وابن عباس) أخرجه أبو داود .

(باب ما جاء كل مسكر حرام)

قوله (سئل عن البتبع) بكسر الموحدة وسكون الفوقية وقد يحرك وهو نبيذ العسل ، كذا وقع تفسيره في رواية الشيخين . وقال في القاموس : البتبع بالكسر وكعب نبيذ العسل المشتد أو سلاله العنب أو بالكسر الخمر (فقال كل شراب أسكر فهو حرام) وهو مذنب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور من السلف والخلف كما تقدم وهو الحق . قال الطيبي : قوله : كل شراب أسكر فهو حرام ، جواباً عن

١٩٢٦ — حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي وأبو سعيد الأشج

قال حدثنا عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن

سؤالهم عن البتة يدل على تحريم كل ما أسكر ، وعلى جواز القياس باطراد العلة انتهى . فإن قال أهل السكوفة إن قوله صلى الله عليه وسلم : كل شراب أسكر يعني به الجزء الذي يحدث عقبه السكر فهو حرام ، فالجواب أن الشراب اسم جنس فيقتضى أن يرجع التحريم إلى الجنس كله كما يقال : هذا الطعام مشبع والماء مر ويريد به الجنس ، وكل جزء منه يفعل ذلك الفعل ، فالقمة تشبع العصفور وما هو أكبر ومنها يشبع ما هو أكبر من العصفور ، وكذلك جنس الماء يروى الحيوان على هذا الحد فكذلك النبيذ . قال الطبري : يقال لهم أخبرونا عن الشربة التي يعقبها السكر أي التي أسكرت صاحبها دون ما تقدمها من الشراب ، أم أسكرت باجتماعها مع ما تقدم وأخذت كل شربة بحظها من الإسكار ؟ فإن قالوا إنما أحدث له السكر الشربة الآخرة التي وجد خيل العقل عقبها ، قيل لهم : وهل هذه التي أحدثت له ذلك إلا كـ بعض ما تقدم من الشراب قبلها في أنها لو انفردت دون ما قبلها كانت غير مسكرة وحدها وأنها إنما أسكرت باجتماعها واجتماع عملها فحدث عن جميعها السكر ، كذا في النيل .

واعلم أن حديث عائشة هذا أخرجه أحمد والشيخان وأبو داود واللساني وابن ماجة لكن الترمذي لم يقل بعد روايته بأنه حسن أو صحيح . وروى بعد هذا حديث ابن عمر وقال بعد روايته هذا حديث حسن صحيح ثم قال وفي الباب عن عمر الخ ، ثم قال : هذا حديث حسن ، فإن كانت الإشارة بقوله : هذا حديث حسن إلى حديث عائشة المذكور فنية بعد كما لا يخفى ، وإن كانت الإشارة إلى حديث ابن عمر فهو غير صحيح لأنه قد أشار إليه بقوله : هذا حديث حسن صحيح ، فالظاهر أن يكون قوله : هذا حديث حسن صحيح بعد رواية حديث عائشة ، وأن يكون قوله : هذا حديث حسن بعد رواية حديث ابن عمر .

قوله (حدثنا عبيد بن أسباط) بمفتوحة وسكون مهملة وبوحدة وطاء مهملة وترك صرف كذا في المغني (بن محمد القرشي) السكوني روى عن أبيه وعبد الله ابن إدريس ، وعنه زق وثقه مطين ، وقال مات سنة خمسين ومائتين كذا في الخلاصة .

عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وفي البابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي مُوسَى وَالْأَشْجِ
الْعَصْرِيِّ وَدَيْلَمَ وَمَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ وَالنُّعْمَانِ
ابْنَ بَشِيرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغْفَلٍ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
وَوَائِلَ بْنَ حُجْرٍ وَقُرَّةَ الْأَنْزَلِيِّ .

قوله (كل مسكر حرام) تقدم السلام عليه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) حديث ابن عمر هذا أخرجه الترمذى مطولاً
في الباب المتقدم .

قوله (وفي الباب عن عمر وعلي الخ) حديث عمر بلفظ : كل مسكر حرام عند
أبي يعلى وفيه الإفرقي ، وحديث علي بلفظ : اجتنبوا ما أسكر عند أحمد وهو
حسن ، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق ابن بلنظ عمر ، وأخرجه أحمد
من وجه آخر ابن أيضاً بلفظ علي ، وحديث أبي سعيد أخرجه البزار بسند صحيح
بلفظ عمر . وحديث الأشج العصري أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه
ابن حبان ، وحديث ديلم أخرجه أبو داود بسند حسن فيه قال : هل يسكر ؟ قال :
نعم ، قال : فاجتنبوه . وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ : وكل
شراب أسكر فهو حرام . وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جيد
بلفظ عمر ، والبزار من طريق ابن بلنظ : واجتنبوا كل مسكر . وحديث قيس بن
سعد أخرجه أحمد بلفظ حديث عمر . وحديث النعمان بن بشير أخرجه
أبو داود بسند حسن بلفظ : وإني أنهاكم عن كل مسكر . وحديث معاوية أخرجه
ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر ، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ :
اجتنبوا المسكر . وحديث أم سلمة أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ : نهى عن
كل مسكر ومفتر . وحديث بريدة أخرجه مسلم في أثناء حديث ولفظه مثل لفظ
عمر . وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند حسن . وحديث وائل بن حجر

هذا حديث حسن . وقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . وكلاهما صحيح . وروى غير واحد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . وعن أبي سلمة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٣ - باب ما أسكر كثيره فقليله حرام

١٩٢٧ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر حدثنا علي بن حजर حدثنا إسماعيل بن جعفر عن داود بن بكر بن أبي الفرات عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

أخرجه ابن أبي عاصم . وحديث قرة المزني أخرجه البزار بلفظ عمر بسند لين كذا في الفتح .

قلت : وأما حديث أبي موسى فأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وأما حديث عائشة فأخرجه الترمذي في الباب الآتي . وفي الباب أحاديث أخرى عن غير هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم ذكرها الحافظ في الفتح في باب الخمر من العسل وهو البتع (وقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) أخرجه أحمد والنسائي .

(باب ما أسكر كثيره فقليله حرام)

قوله (عن داود بن بكر بن أبي الفرات) الأشجعي مولا هم المدني صدوق من السابعة .

قوله (ما أسكر كثيره فقليله حرام) فيه رد على من قال من الحنفية إن الخمر يحرم قليله وكثيره وغيره من المسكرات يحرم قدر المسكر منه دون القليل ، وهو باطل يبطله الأحاديث الكثيرة الصحيحة الصريحة .

وفي الباب عن سعدٍ وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمر وخوات ابن جبير .

هذا حديث حسن غريب من حديث جابر .

١٩٢٨ — حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى

عن هشام بن حسان عن مهيدي بن ميمون وحدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي عن مهيدي بن ميمون ، المعنى واحد ، عن أبي عثمان الأنصاري

قوله (وفي الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمر وخوات بن جبير) أما حديث سعد وهو ابن أبي وقاص فأخرجه الدارقطني والنسائي عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره . وأما حديث عائشة فأخرجه أحمد عنها مرفوعاً : ما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الدارقطني وفيه : حرام قليل ما أسكر كثيره ، وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه . وأما حديث ابن عمر فأخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه ولفظه مثل لفظ حديث الباب . وأما حديث خوات بن جبير فأخرجه الدارقطني والعاثري والحاكم في المستدرک . وقال المنذرى بعد الكلام على حديث جابر المذكور في الباب مانعه : وقد روى هذا الحديث من رواية على ابن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو ، وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها إسناداً ، فإن النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير ، وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان ، وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله الأشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، وقد احتج البخاري ومسلم بهما في الصحيحين انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب من حديث جابر) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه ، وقال الحافظ ابن حجر : رجاله ثقات .

قوله (عن مهيدي بن ميمون) الأزدي المغولي البصري ثقة من صفار السادسة

عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، مَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ مِنْهُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ .
قَالَ أَحَدُهُمَا فِي حَدِيثِهِ : الْحُسْوَةُ مِنْهُ حَرَامٌ » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَدْ رَوَاهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ وَالرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ
عَنْ أَبِي عُمَانَ الْأَنْصَارِيِّ نَحْوَ رِوَايَةِ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ . وَأَبُو عُمَانَ
الْأَنْصَارِيُّ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ وَيُقَالُ عَمْرُ بْنُ سَالِمٍ .

(عن أبي عثمان الأنصاري) المدني قاضي مرو مقبول من الرابعة .

قوله (ما أسكر الفرق) بفتح الراء وسكونها والفتح أشهر ، وهو مكيال يسم
سنة عشر رطلا ، وقيل هو بفتح الراء كذلك فإذا سكنت فهو مائة وعشرون
رطلا (منه) أى من كل مسكر (فله الكف منه حرام) قال الطيبي : الفرق
وملء الكف عبارتان عن التكثير والتقليل لا التحديد ، ويؤيده الحديث السابق .
قوله (قال أحدهما) أى محمد بن بشار وعبد الله بن معاوية (في حديثه الحسوة
منه حرام) أى مكان ملء الكف منه حرام ، والحسوة بضم الحاء المهملة وسكون
السين ، الجرعة من الشراب بقدر ما يحسى مرة وبالفتح المرة .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبوداود ورواته كلهم محتج بهم
في الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو ، ويقال عمر بن سالم الأنصاري مولاهم المدني
ثم الخراساني ، وهو مشهور ولى القضاء بمرو ، ورأى عبد الله بن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وعبد الله بن عباس ، وسمع من القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ،
وروى عنه غير واحد . قال المنذرى : لم أر أحداً قال فيه كلاماً . وقال الحاكم :
هو معروف بكنيته وأخرجه أيضاً ابن حبان وأعله الدارقطني بالوقف كذا
في النيل .

٤ — بابُ ما جاء في نَبِيدِ الجَرِّ

١٩٢٩ — حدثنا أحمد بن منيع حدثنا ابن علية ويزيد بن هارون
قالا حدثنا سليمان التيمي عن طاووس أن « رجلاً أتى ابن عمر فقال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نَبِيدِ الجَرِّ ؟ فقال : نعم ، فقال طاووس :
والله إني سمعته منه » .

(باب ما جاء في نبيذ الجر)

قال الجري في النهاية النبيذ هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل
والخنطة والشعير وغير ذلك ، يقول نبذت التمر والغلب : إذا تركت عليه الماء
ليصير نبيذاً ، فصرف من مفعول إلى فعيل ، وانتبذته اتخذته نبيذاً ، وسواء كان
مسكراً أو غير مسكر انتهى . والنبيذ حلال اتفاقاً مادام حلواً ولم يفته إلى حد
الإسكار لقوله صلى الله عليه وسلم : كل مسكر حرام . والجر بفتح الجيم وتشديد
الراء جمع جرة كتمر جمع تمر ، وهو بمعنى الجرار ، الواحدة جرة ، وهي كل
ما يصنع من مدر .

قوله (حدثنا ابن علية) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم (حدثنا سليمان التيمي)
هو ابن طرخان (عن طاووس) هو ابن كيسان .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بحذف همزة الاستفهام ، وفي
رواية النسائي : أنهى بذكر الهمزة (فقال نعم) أي نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن نبيذ الجر . قال في النهاية : الجر والجرار جمع جرة وهو الإناء المعروف
من الفخار . وأراد بالنهي عن الجرار المدهونة لأنها أسرع في الشدة والتخمير
انتهى . وهذا يدخل فيه جميع أنواع الجرار من الخنم وغيره وهو مذكور كسبائي .
وروى مسلم عن سعيد بن جبير أنه قال لابن عباس : ما الجر ؟ فقال : كل شيء
يصنع من المدر . قال النووي : هذا تصريح من ابن عباس بأن الجر يدخل فيه
جميع أنواع الجرار المتخذة من المدر الذي هو التراب انتهى (فقال طاووس الخ)
هذا قول سليمان التيمي .

وفي الباب عن ابن أبي أوفى وأبي سعيد وسويد وعائشة وابن الزبير وابن عباس .

هذا حديث حسن صحيح .

٥ - باب ما جاء في كراهية أن ينبذ في الدباء والنقيير والخنتم .
١٩٣٠ - حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو داود الطيالسي
حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت زاذان يقول : « سألت ابن عمر

قوله (وفي الباب عن ابن أبي أوفى وأبي سعيد وسويد وعائشة وابن الزبير وابن عباس) أما حديث ابن أبي أوفى فأخرجه البخاري وغيره عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجر الأخضر ، قلت : أيشرب في الأبيض ؟ قال : لا . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم . وأما حديث سويد وهو ابن مقرن فأخرجه أحمد عنه قال : أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بذيذ في جرة فسأله فنهاني عنها فكسرتها . وأما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه عنها أنها قالت : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينبذ في الجر وفي كذا وفي كذا إلا الخل . وأما حديث ابن الزبير فأخرجه النسائي . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد ومسلم وأبوداود والنسائي .

فوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم والنسائي .

(باب ما جاء في كراهية أن ينبذ في الدباء والنقيير والخنتم)

الدباء بضم الدال المهملة وتشديد الباء وهو القرع اليابس ، وهو من الآتية التي يسرع الشراب في الشدة إذا وضع فيها ، وأما النقيير فبالنون المفتوحة والقاف وهو فعيل بمعنى مفعول من نقر ينقر ، وكانوا يأخذون أصل النخلة فينقرونه في جوفه ويجعلونه لئاء ينبذون فيه لأن له تأثيراً في شدة الشراب . وأما الخنتم فبجاء مهملة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم تاء مشناة من فوق مفتوحة ثم ميم الواحدة ختمة .

قوله (عن عمرو بن مرة) هو الجلي المرادى أبو عبد الله الكوفي .

عن ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأوعية وأخبرناه بلغتمكم
وفسره لنا بلغتنا . قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحفتمة
وهي الجرّة ، ونهى عن الذبّاء وهي القرعة ، ونهى عن النقيير وهي أضل
الفحل ينقر نقرأ أو ينسج نسجاً ، ونهى عن الزفت وهو المقيير ، وأمر أن
يلتبد في الأسقية . »

قوله (سألت ابن عمر عن ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الأوعية الخ) وفي رواية مسلم : قال : قلت لابن عمر حدثني بما نهى عنه النبي صلى
الله عليه وسلم من الأوعية بلغتك وفسره لي بلغتنا ، فإن لكم لغة سوى لغتنا
(وأخبرناه بلغتمكم) أي وقلت له أخبرناه أي حدثنا بما نهى النبي صلى الله عليه وسلم
بلغتمكم (وهي الجرّة) قال النووي : اختلف في الحتم وأصبح الأقوال وأقواها أنها
جرار خضر ، وهذا التفسير ثابت في كتاب الأشربة من صحيح مسلم عن أبي هريرة ،
وهو قول عبد الله بن مغفل الصحابي وبه قال أكثر من أو كثيرون من أهل اللغة
وغريب الحديث والمحدثين والفقهاء . والثاني أنها الجرار كلها ، قاله عبد الله بن عمر
وسعيد بن جبير وأبو سلمة والثالث أنها جرار يوقى بها من مصر مقيرات الأجواف
وروى ذلك عن أنس بن مالك رضي الله عنه ونحوه عن ابن أبي ليلى وزاد أنها حمر .
والرابع عن عائشة رضي الله تعالى عنها جزار أحر أعناقها في جنوبها يحلب فيها الخمر
من مصر . والخامس عن ابن أبي ليلى أيضاً أفواها في جنوبها يحلب فيها الخمر من
من الطائف وكان ناس يتبذون فيها يضاهون به الخمر . والسادس عن عطاء جزار
كانت تعمل من طين وشعر ودم انتهى (وهي القرعة) أي اليابسة (ونهى عن
النقيير وهي أصل النخل ينقر نقرأ أي ينسج نسجاً) كذا في النسخ الموجودة بالجم .
قال الجزري في النهاية : هي النخلة تنسج نسجاً هكذا جاء في مسلم والترمذي . وقال
بعض المتأخرين : هو وهم وإنما هو بالحاء المهملة ، قال : ومعناه أن ينحى قشرها
عنها وتملس وتخفر . وقال الأزهري : النسخ ماتحات عن التمر من قشره وأقماعه
بما يبقى في أسفل الوعاء انتهى . ووقع في رواية مسلم : تنسج نسجاً بالحاء المهملة .
قال النووي : هكذا هو في معظم الروايات ، والنسخ بسين وحاء مهملتين أي تقشر

ثم تنقر فتصير نقيراً ، ووقع لبعض الرواة في بعض النسخ تنسج بالجيم ، قال القاضي وغيره : هو تصحيف ، وادعى بعض المتأخرين أنه وقع في نسخ صحيح مسلم وفي الترمذي بالجيم وليس كما قال بل معظم نسخ مسلم بالحاء انتهى (ونهى عن المزفت) بتشديد الفاء المفتوحة وهو الإناء المطلى بالزفت وهو القير (وهو المقير) بضم الميم وفتح القاف والياء المشددة . قال النووي : معنى النهى عن هذه الأربع هو أنه نهى عن الانتباز فيها وهو أن يجعل في الماء حبات من تمر أو زبيب أو نحوها ليحلو ويشرب وإنما خصت هذه بالنهى لأنه يسرع إليه الإسكار فيها فيصير حراماً نجساً وتبطل ماليته ، فنهى عنه لما فيه من إتلاف المال ولأنه ربما شربه بعد إسكاره من لم يطلع عليه انتهى (وأمر أن ينتبذ في الاسقية) قال النووي : لم ينه عن الانتباز في أسقية الادم بل أذن فيها لأنها لرقتها لا يخفى فيها المسكر بل إذا صار مسكراً شقها غالباً انتهى .

وقال القارى : المراد بالنهى عن هذه الأربع ليس استعمالها مطلقاً بل التقيع فيها والشرب منها ما يسكر وإضافة الحكم إليها خصوصاً إما لاعتيادهم استعمالها في المسكرات أو لأنها أوعية تسرع بالاشتداد فيها يستنقع لأنها غليظة لا يترشح منها الماء ولا ينفذ فيها الهواء فلعلها تغير التقيع في زمان قليل ويتناولها صاحبه على غفلة بخلاف السقاء فإن التغير فيه يحدث على مهل ، والدليل على ذلك ما روى أنه قال : نهيتكم عن النبذ إلا في سقاء فاشربوا في الاسقية كلها ولا تشربوا مسكراً . وقيل هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلما حرمت الخمر حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف إما لأن في استعمالها تشبيهاً بشرب الخمر ، وإما لأن هذه الظروف كانت فيها أثر الخمر ، فلما أمضت مدة أباح النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف ، فإن أثر الخمر زال عنها . وأيضاً في ابتداء تحريم شئ يبالغ ويشدد ليركه الناس مرة فإذا تركه الناس واستقر الأمر يزول التشديد بعد حصول المقصود انتهى كلام القارى .

قال النووي : ثم إن هذا النهى كان في أول الأمر ثم نسخ بحديث بريدة رضى الله عنها يعنى الذى يأتى في الباب الذى يليه .

وفي الباب عن عُمرَ وَعَلِيٍّ وابنِ عَبَّاسٍ وأبي سَعِيدٍ وأبي هُرَيْرَةَ
وعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْمَرَ وَسَمُرَةَ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ وَعَائِذَ
ابنِ عَمْرِو والحَكَمَ الغِفَارِيَّ وَمِيمُونَةَ .
هذا حديث حسنٌ صحيحٌ .

٦ - بابُ ما جاء في الرُّخْصَةِ أَنْ يَنْتَبِذَ فِي الظُّرُوفِ

١٩٣١ - حدثنا محمد بنُ بَشَّارٍ والحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ ومحمود بنُ غِيْلَانَ قَالُوا
حدثنا أَبُو عَاصِمٍ حدثنا سُفْيَانُ عن عَلْقَمَةَ بنِ مَرْثَدٍ عن سُلَيْمَانَ بنِ بَرِيذَةَ

قوله (وفي الباب عن عمر وعلي وابن عباس الخ) أما حديث عمر فليُنظر
من أخرجه . وأما حديث علي فأخرجه الشيخان وأبوداود والنسائي . وأما حديث
ابن عباس فأخرجه أيضاً الشيخان وأبوداود والنسائي . وأما حديث أبي سعيد
فأخرجه أحمد ومسلم والنسائي . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد ومسلم
وأبوداود والنسائي . وأما حديث عبد الرحمن بن يعمر بفتح التحتانية وسكون
المهملة وفتح الميم فأخرجه ابن ماجه عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الدباء والحنتم . وأما حديث سمرة فأخرجه أحمد . وأما حديث أنس فأخرجه
الشيخان والنسائي . وأما حديث عائشة فأخرجه أيضاً الشيخان والنسائي . وأما
حديث عمران بن حصين فأخرجه أحمد . وأما حديث عائذ بن عمرو وحديث
الحكم الغفاري فليُنظر من أخرجهما . وأما حديث ميمونة فأخرجه أحمد عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تَبْذُوا في الدباء ولا في المزفت ولا في النقيز ولا
في الجرار وقال : كل مسكر حرام .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم والنسائي .

(باب ما جاء في الرخصة أن ينتبذوا في الظروف)

قوله (والحسن بن علي) هو الخلال الحلواني (حدثنا أبو عاصم) اسمه الضحاك
ابن مخلد النبيل (حدثنا سفیان) هو الثوري .

عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني كنت نهيتكم عن الظُّرُوفِ . وإنَّ ظَرْفًا لا يَحِلُّ شَيْنًا ولا يُحَرِّمُهُ ، وكلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » .
هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

١٩٣٢ — حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الحفري عن سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال : « نهى رسول

قوله (إني كنت نهيتكم عن الظروف) أى عن الانتباز فى ظرف من هذه الظروف المذكورة فى الباب المتقدم (وإن ظرفاً لا يحل) بضم أوله أى لا يبيح (ولا يحرمه وكل مسكر حرام) وفى رواية لمسلم : نهيتكم عن النبيذ إلا فى سقاء فاشربوا فى الاسقية كلها ولا تشربوا مسكراً . قال النووى : كان الانتباز فى الختم والدباء والنقى والمزفت منهيأ عنه فى أول الإسلام خوفاً من أن يصير مسكراً فيها ولا نعلم به استكثافتها فيتلف مالهته وربما شربه الإنسان ظاناً أن لم يصير مسكراً فيصير شارباً للمسكر ، وكان العهد قريباً بإباحة المسكر ، فلما طال الزمان واشتهر تحريم المسكرات وتقرر ذلك فى نفوسهم نسخ ذلك وأبيح لهم الانتباز فى كل وعاء بشرط أن لا تشربوا مسكراً ، وهذا صريح قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث بريدة : كنت نهيتكم عن الانتباز إلا فى سقاء الحديث . قال هذا الذى ذكرناه من كونه منسوخاً هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء . قال الخطاى : القول بالنسخ هو أصح الأقاويل . قال وقال قوم : التحريم باق وكرهوا الانتباز فى هذه الأوعية ، ذهب إليه مالك وأحمد وإسحاق وهو مروي عن عمر وابن عباس رضى الله عنهم انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال فى المنتقى : رواه الجماعة إلا البخارى وأبا داود .

قوله (عن سفيان) هو الثورى (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن سالم ابن أبي الجعد) هو الأشجعي الكوفي .

الله صلى الله عليه وسلم عن الظُّرُوفِ ، فَشَكَتْ إِلَيْهِ الْأَنْصَارُ ، فَقَالُوا لَيْسَ لَنَا وَعَاءٌ ، قَالَ : فَلَا إِذَا .

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو .

قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف) جمع ظرف وهو الوعاء أى عن الانتباز فيها . وفي رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر : نهى عن الدباء والمزفت (فقالوا ليس لنا وعاء) وفي رواية البخارى : فقالت الأنصار إنه لا بد لنا منها (قال) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا إذا) قال الحافظ : جواب وجزاء ، أى إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا تدعوها ، وحاصله أن النهى كان ورد على تقدير عدم الاحتياج أو وقع وحى فى الحال بسرعة ، أو كان الحكم فى تلك المسألة مفوضاً لرأيه صلى الله عليه وسلم . وهذه الاحتمالات ترد على من جرم بأن الحديث حجة فى أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد انتهى . وفى عمدة القارى : قال ابن بطال : النهى عن الاوعية إنما كان قطعاً للذريعة فلما قالوا لا بد لنا ، قال : انتبهوا فيها ، وكذلك كل نهى كان لمعنى النظر إلى غيره ، كنهيه عن الجلوس فى الطرقات ، فلما ذكروا أنهم لا يجحدون بدأ من ذلك قال : إذا أبيتم فأعطوا الطريق حقه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : الانتباز فى جميع الاوعية كلها مباح ، وأحاديث النهى عن الانتباز مفسوخة بحديث جابر هذا ، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام أطلق لهم جميع الاوعية والظروف حين قال له الأنصار لا بد لنا منها ، فقال : فلا إذا ولم يستثن منها شيئاً انتهى .

قوله (وفى الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو) أما حديث ابن مسعود فأخرجه ابن ماجه عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لى كنت نهيتكم عن نبيذ الاوعية ، ألا وإن وعاء لا يحرم شيئاً ، كل مسكر حرام . وأما حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد فليُنظر من أخرجهما . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه الشيخان عنه قال : لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبيذ فى الاوعية قالوا : ليس كل الناس يجحد ، فأرخص لهم فى الجر غير المزفت .

هذا حديث حسن صحيح .

٧ — باب ما جاء في السقاء

١٩٣٣ — حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس ابن عبيد عن الحسن البصري عن أمه عن عائشة قالت : « كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سِقَاءٍ يُوَكَّا أَعْلَاهُ لَهُ عَزْلَةٌ لَا نَذِيذُهُ غُدُوَّةٌ وَيَشْرَبُهُ عِشَاءً ، وَنَذِيذُهُ عِشَاءً وَيَشْرَبُهُ غُدُوَّةً » .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري وأبو داود والذسائي .

(باب ما جاء في السقاء)

أى فى الانتباز فى السقاء .

قوله (عن يونس بن عبيد) بن دينار العبدى (عن أمه) اسمها خيرة مولاة أم سلمة مقبولة من الثانية .

قوله (كنا ننبذ) بكسر الموحدة لا غير ويجوز ضم النون الأولى مع تخفيف الموحدة وتشديدها ، وفى القاموس : النبذ الطرح ، والفعل كضرب ، والنبيذ الملقى وما نبذ من عصير ونحوه ، وقد نبذه وأنبذه وأنبذته ونبذه انتهى ، أى فطرح الزبيب ونحوه (فى سقاء) بكسر أوله ومدوداً (يوكأ أعلاه) أى يشد رأسه بالوكاء وهو الخيط الذى يشد به رأس القربة . اعلم أنه قد وقع فى النسخ الموجودة يوكأ بالهمز وكذا وقع فى صحيح مسلم . قال النووى : قولها فى سقاء يوكأ هذا مما رأيت يكتب ويضبط فاسداً وصوابه يوكى بالياء غير مهموز انتهى . وذكر صاحب القاموس فى المعتل وقال الوكاء ككساء رباط القربة وغيرها ، وقد وكأها وأوكأها وعليها انتهى ، وكذا ذكره صاحب النهاية فى المعتل ، ويدل على أنه معتل لامهموز قوله صلى الله عليه وسلم أوكوا السقاء فى حديث جابر بضم الكاف (له) أى للسقاء (عزلاه) بفتح العين المهملة وإسكان الزاى وبالمد وهو الثقب الذى يكون فى أسفل المزادة والقربة . قال ابن الملك : أى له ثقبته فى أسفله يشرب منه الماء

وفي الباب عن جابر وأبي سعيد وابن عباس .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا .

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يُتَّخَذُ مِنْهَا الْخَمْرُ

١٩٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : قَالَ

(نَبَذَهُ) أَيْ نَطَرَاحَ التَّمْرَ وَنَحَوَهُ فِي السَّقَاءِ (غَدْوَةً) بِالضَّمِّ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْغَدْوَةِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ (وَيُشْرِبُهُ) أَيْ هُوَ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ الْمُنْبُذِ (عِشَاءً) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ وَبِالْمَدِّ وَهُوَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى مَا فِي النَّهَايَةِ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا لَا يَخَالِفُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْبِذُ لَهُ الزَّيْبَ فِي السَّقَاءِ فَيُشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْغَدَّ وَبَعْدَ الْغَدِّ ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءً الثَّلَاثَةَ شَرِبَهُ وَسَقَاءَ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، فَإِنْ الشَّرْبُ فِي يَوْمٍ لَا يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَعَلَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ زَمَنَ الْحَرِّ وَحَيْثُ يَخْشَى فُسَادَهُ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى يَوْمٍ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي زَمَنٍ يَوْمَ فِيهِ التَّغْيِيرُ قَبْلَ الثَّلَاثِ ، وَقِيلَ حَدِيثُ عَائِشَةَ مَحْمُولٌ عَلَى نَبِيذٍ قَلِيلٍ يَفْرُغُ فِي يَوْمِهِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي كَثِيرٍ لَا يَفْرُغُ فِيهِ .

قوله (وفي الباب عن جابر وأبي سعيد وابن عباس) أما حديث جابر فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عنه قال : كان ينتبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء فإذا لم يجدوا سقاء ، نبذ له في تور من حجارة . وأما حديث أبي سعيد فليُنظر من أخرجه وأما حديث ابن عباس فقد تقدم تخريجهم ولفظه آنفاً . قوله (وهذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم وأبو داود .

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يُتَّخَذُ مِنْهَا الْخَمْرُ)

قوله (حدثنا محمد بن يحيى) الظاهر أنه هو الذهلي (حدثنا محمد بن يوسف)

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ مِنْ الحِنْطَةِ خَمْراً ، وَمِنْ الشَّعِيرِ خَمْراً ،
وَمِنْ التَّمْرِ خَمْراً ، وَمِنْ الزَّيْبِيبِ خَمْراً ، وَمِنْ العَسَلِ خَمْراً » .

هو الضبي مولاهم القرطبي (حدثنا إسرائيل) هو ابن يونس (حدثنا إبراهيم بن
مهاجر) هو البجلي الكوفي .
قوله (إن من الحنطة خمرأ) قال ابن الملك : تسميته خمرأ مجاز لإزالته العقل .
قلت : قول ابن الملك هذا ليس بصحيح بل هذا الحديث نص صريح في أن
تسميته خمرأ على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز ، وقد قال عمر رضى الله عنه :
إنه قد نزل تحريم الخمر وهى من خمسة أشياء : العنب والتمر والحنطة والشعير
والعسل ، والخمر ما خامر العقل . أخرجه الشيخان . قال الخطابي : في حديث النعمان
ابن بشير تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم بما قاله عمر من كون الخمر من هذه
الأشياء ، وليس معناه أن الخمر لا تكون إلا من هذه الخمسة بأعيانها ، وإنما جرى
ذكرها خصوصاً لكونها معودة في ذلك الزمان ، فكلمها كان في معناها من ذرة
أو سلت أو لب ثمرة وعصارة شجرة لحكمها حكمها كما قلنا في الربا ورددنا إلى الأشياء
الأربعة المذكورة في الخبر كلما كان في معناها من غير المذكور فيه انتهى . قال
الحافظ في الفتح : هذا الحديث يعنى قول عمر : نزل تحريم الخمر وهى من خمسة
أشياء الخ أورده أصحاب المسانيد والايواب في الاحاديث المرفوعة لأن له عندهم
حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر
على المنبر بحضرة كبار الصحابة وغيرهم ، فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد
عمر بنزول تحريم الخمر نزول قوله تعالى (إنما الخمر والميسر) الآية فأراد عمر
التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصاً بالمتخذ من العنب بل يتناول
المتخذ من غيرها : قال قوله : والخمر ما خامر العقل أى غطاه أو خالطه فلم يتركه
على حاله ، وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو
غيره لأن بذلك يزول الإدراك الذى طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه . قال الكرماني
هذا تعريف بحسب اللغة ، وأما بحسب العرف فهو ما يخامر العقل من عصير العنب
خاصة . قال الحافظ : وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في
مقام تعريف الحكم الشرعى فكأنه قال : الخمر الذى وقع تحريمه في لسان الشرع

هو ما خامر العقل ، على أن عند أهل اللغة اختلافاً في ذلك كما قدمته ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية ، وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرأ ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب ، قال البيهقي ليس المراد الحصر فيهما لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرهما في حديث عمر وغيره ، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعاً لا تختص بالمتخذ من العنب . وقال الحافظ يحمل حديث أبي هريرة على الغالب أى أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر .

قال الراغب في مفردات القرآن : سمي الخمر لسكونه خامراً للعقل أى سائرأ له ، وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر ، وعند بعضهم المتخذ من العنب خاصة ، وعند بعضهم المتخذ من العنب والتمر ، وعند بعضهم لغير المطبوخ ، فرجح أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرأ حقيقة ، وكذا قال أبو نصر بن القشيري في تفسيره . سميت الخمر خمرأ لسترها العقل أو لاختيارها ، وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري . ونقل عن ابن الأعرابي قال سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت واختارها يغير رائحتها ، وقيل سميت بذلك لخامرتها العقل . نعم جزم ابن سيده في المحكم بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب وغيرها من المسكرات يسمى خمرأ مجازاً . وقال صاحب الفائق في حديث : إياكم والغبيراء فإنها خمر العالم هي نبيذ الخشبة متخذة من الذرة ، سميت الغبيراء لما فيها من الغبيرة ، وقوله خمر العالم أى هي مثل خمر العالم لافرق بينها وبينها ، وقيل أراد أنها معظم خمر العالم .

وقال صاحب الهداية من الحنفية : الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، قال : وقيل هو اسم لسكل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر . ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر ، قال : ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ولهذا اشتهر استعمالها فيه ، ولأنّ تحريم الخمر قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني ، قال : وإنما

سمى الخمر خمرأ لتخمره لا تخمارة العقل ، قال : ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه كما في النجم فإنه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا انتهى .

قال الحافظ : والجواب عن الحجة الأولى : ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرأ . وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء ، فلم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه . وقال ابن عبد البر : قال الكوفيون : إن الخمر من العنب لقوله تعالى : أعصر خمرأ ، قال : فدل على أن الخمر هو ما يعصر لا يفتبذ ، قال : ولادليل فيه على الحصر . وقال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب . ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرأ يدخل في النهي ، فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب . وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرأ من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية .

وعن الثانية : أن اختلاف مشتركين في الحكم في الغلط لا يلزم منه افتراقهما في التسمية كالزنا مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة . وأيضاً فالاحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه ، وكذا تسميته خمرأ .

وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجيز أن يقول لا تخمارة العقل مع قول عمر بمحضر الصحابة الخمر ما خامر العقل ، وكان مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة ، فيحمل قول عمر على المجاز ، لكن اختلاف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرأ ، فقال أبو بكر بن الأنباري : سميت الخمر خمرأ لأنها تخامر العقل أي تخالطه ، قال : ومنه قولهم خامره الداء أي خالطه ، وقيل لأنها تخمر العقل أي تستره ، ومنه خمار المرأة لأنه يستر وجهها ،

وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية ، وقيل سميت خمرأ لأنها تهمر حتى تدرك كما يقال : خمرت العجين فتخمر أى تركته حتى أدرك ، ومنه خمرت الرأى أى تركته حتى ظهر وتحرر ، وقيل سميت خمرأ لأنها تغطى حتى تغلى ومنه حديث المختار بن فلفل قلت لأنس : الخمر من العنب أو من غيرها ؟ قال : ما خمرت من ذلك فهو الخمر ، أخرجه ابن أبى شيبه بسند صحيح ، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان . قال ابن عبد البر : الأوجه كلها موجودة فى الخمر لأنها تركت حتى أدركت وسكنت ، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه .

وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب السكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرأ ولا يتداوله اسم الخمر ، وهو قول يخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابة لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سواوا بينهما وحرموا كل ما يسكر نوعه ، ولم يتوقفوا ولا استقصوا ولم يشككوا عليهم شئ من ذلك ، بل بادروا إلى الإلتاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإرافة حتى يستكشفوا ويستقصوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النهى عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإلتاف علنا أنهم فهموا التحريم نصاً ، فصار القائل بالتفريق سالكاً غير سبيلهم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك ، وقد ذهب إلى التعميم عمر وعلى وسعد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبير وآخرون ، وهو قول مالك الأوزاعى والثوري وابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث .

قال الحافظ : ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية ، وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعى دون اللغوى ، وقد تقرر

وفي الباب عن أبي هريرة .

هذا حديث غريب .

١٩٣٥ — حدثنا الحسن بن عليّ الخلال حدثنا يحيى بن آدم

عن إسرائيل نحوه .

وروى أبو حيان التميمي هذا الحديث عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال : « إن من الحنطة خمرًا » فذكر هذا الحديث . أخبرنا بذلك أحمد ابن منيع حدثنا عبد الله بن إدريس عن أبي حيان التميمي عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب : « إن من الحنطة خمرًا » وهذا أصح من حديث إبراهيم بن مهاجر . وقال علي بن المديني قال : يحيى بن سعيد لم يكن إبراهيم بن المهاجر بالقوي .

أنه نزل تحريم الخمر وهي من البسر إذ ذاك ، فيلزم من قال إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أن يجوز إطلاق اللفظ الواحد على حقيقة ومجاز ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً ، وهو لا يجوز ذلك ، فصح أن السكل خمر حقيقة ولا انفكاك عن ذلك : وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم بأن الخمر حقيقة من ماء العنب خاصة فإنما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فأما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث : كل مسكر خمر ، فكل ما اشتد كان خمرًا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق انتهى كلام الحافظ .

قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه الترمذي بعد هذا .

قوله (هذا حديث غريب) أخرجه الخمسة إلا النسائي ، كذا في المستق . قال الشوكاني : في إسناد إبراهيم بن المهاجر البجلي الكوفي ، قال المنذري : قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة انتهى . قال ابن المديني لإبراهيم بن مهاجر نحو أريمين

١٩٣٦ — حدثنا أحمد بن محمد حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا
الأوزاعي وعكرمة بن عمار قالوا حدثنا أبو كثير السحيمي قال سمعت أبا
هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الخمر من هاتين
الشجرتين : النخلة والعنب » .

هذا حديث حسن صحيح . وأبو كثير السحيمي هو الغبري اسمه يزيد
ابن عبد الرحمن بن غفيلة .

حديثاً وقال أحمد : لا بأس به ، وقال الذسائي والقطان : ليس بالقوى انتهى .
قلت : وقال في التقريب : صدوق لين الحفظ .

قوله (الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب) قال الخطابي : هذا غير مخالف
لما تقدم ذكره من حديث الثعلبي بن بشير ، وإنما وجهه ومعناه أن معظم ما يتخذ
منه الخمر إنما هو من النخلة والعنب وإن كانت الخمر قد تتخذ أيضاً من غيرهما ،
ولأنما هو من باب التوكيد لتحريم ما يتخذ من هاتين الشجرتين لضراوته وشدة
سورته ، وهذا كما يقال : الشبع في اللحم والدفء في الوبر ونحو ذلك من الكلام ،
وليس فيه نفي الشبع من غير اللحم ولا نفي الدفء عن غير الوبر ، ولكن فيه
التوكيد لأمرهما والتقديم لهما على غيرهما في نفس ذلك المعنى انتهى .

قلت : الأمر كما قال الخطابي ، وغاية ما هناك أن مفهوم الخمر المدلول عليه
باللام معارض بالمنطوقات وهي أرجح بلا خلاف .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري كذا في المنتقى
(وأبو كثير السحيمي) بضم السين وفتح الحاء المهملتين مصغراً (هو الغبري)
بضم الغين المعجمة وفتح الموحدة (اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن غفيلة) بضم الغين
المعجمة وفتح الفاء مصغراً إليماي الأعمى ثقة من الثالثة .

٩ - بابُ مَا جَاءَ فِي خَلِيطِ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ

١٩٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « نَهَى أَنْ يُنْتَبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا » .

(باب ما جاء في خليط البسر والتمر)

أصل الخلط تداخل أجزاء الأشياء بعضها في بعض ، والبسر بضم الموحدة نوع من ثمر النخل معروف ، والمراد هنا التمر قبل إرطابه كما في القاموس . قوله (عن عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المسكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال من الثالثة ، وقيل إنه تغير بآخره ولم يكن ذلك منه .

قوله (نهى أن ينتبد البسر والرطب جميعاً) وفي رواية لمسلم : نهى أن يخلط الزبيب والتمر والبسر والتمر ، وفي أخرى له : لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذاً . قال النووي : هذه الأحاديث صريحة في النهي عن انتباز الخليطين وشرهما وهما تمر وزبيب ، أو تمر ورطب ، أو تمر وبسر ، أو رطب وبسر ، أو زهو وواحد من هذه المذكورات ونحو ذلك . قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : سبب الكراهة فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكراً ويكون مسكراً . ومذهبنا ومذهب الجمهور أن هذا النهي لسكراهة التنزيه ولا يحرم ذلك ما لم يصير مسكراً ، وبهذا قال جماهير العلماء . وقال بعض المالكية : هو حرام ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في روايته عنه : لا كراهة فيه ولا بأس به لأن ما حل مفرداً حل مخلوطاً ، وأنكر عليه الجمهور وقالوا منابذة لصاحب الشرع ، فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة الصريحة في النهي عنه ، فإن لم يكن حراماً كان مكروهاً . واختلف أصحاب مالك في أن النهي هل يختص بالشرب أم يعمه وغيره ، والأصح التميم ، أما خلطهما لافي الانتباز بل في معجون وغيره فلا بأس به انتهى كلام النووي وقال العيني في شرح البخاري :

هذا حديث صحيح .

هذه جرأة شنيعة على إمام أجل من ذلك ، وأبو حنيفة لم يكن قال ذلك برأيه وإنما مستنده في ذلك أحاديث منها ما رواه أبو داود عن عبد الله الجربي عن مسعر عن موسى بن عبد الله عن امرأة من بني أسد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يذبذله زبيب فيلق في فيه تمر ، أو تمر فيلق في فيه زبيب . وروى أيضاً عن زياد الحساني حدثنا أبو بحر حدثنا عتاب بن عبد العزيز حدثني صفية بنت عطية قالت : دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة رضي الله عنها فسالنا عن التمر والزبيب فقالت : كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقته في الإناء فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن أبي إسحاق وسليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أظفر عند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فسقاه شراباً فكَانَهُ أَخَذَ مِنْهُ ، فلما أصبح غدا إليه ، فقال له ما هذا الشراب ما كدت أهتدي إلى منزلي ؟ فقال ابن عمر : ما زدناك على عجرة وزبيب .

فإن قلت : قال ابن حزم في الحديث الأول لابي داود امرأة لاتسم ، وفي الثاني أبو بحر لا يدري من هو ، عن عتاب وهو مجهول عن صفية ولا يدري من هي . قلت : هذه ثلاثة أحاديث يشد بعضها بعضاً انتهى كلام العيني .

قلت : في سند حديث عائشة الأول امرأة مجهولة وفي سند حديثها الثاني صفية بنت عطية وهي أيضاً مجهولة ، وفيه أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان ، قال المنذرى : لا يحتج بحديثه . وأما الحديث الثالث فليس بمرفوع فكيف يقال إن هذه الأحاديث يشد بعضها بعضاً ، ولو سلم أن بعضها يشد بعضاً فغاية ما فيها أنها تدل على مطلق الجواز فهي قرينة على أن النهي في حديث جابر وما في مناه من الأحاديث الصحيحة المرفوعة محمول كراهة التنزيه ، ولذلك ذهب الجمهور إلى الكراهة التنزيهية ، ولذلك أنكروا على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله بالجواز بلا كراهة . فاعترض العيني على النووي بقوله : هذه جرأة شنيعة الخ ليس بما يذنبه .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه

بزيادة .

١٩٣٨ — حدثنا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ
عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْبُسْرِ
وَالْتَمْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا ، وَنَهَى عَنِ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا ، وَنَهَى
عَنِ الْجِرَارِ أَنْ يُنْتَبَذَ فِيهَا » .

وفى الباب عن أنس وجابر وأبي قتادة وابن عباس وأم سلمة ومعبد
ابن كعب عن أمه .
هذا حديث حسن صحيح .

قوله (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن سليمان التيمي) هو ابن طرخان
(عن أبي نضرة) عن العبدى .
قوله (نهى عن البسر والتمر أن يخلط بينهما) يعنى فى الانتباذ ، وفى رواية
لمسلم : من شرب النبيذ منكم فليشربه زبيباً فرداً أو تمرأ فرداً أو
بسرأ فرداً .

قوله (وفى الباب عن أنس وجابر وقتادة وابن عباس وأم سلمة ومعبد بن
كعب عن أمه ، أما حديث أنس فأخرجه أحمد والنسائى عنه قال : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين شيتين نبيذاً يغى أحدهما على صاحبه . وأما
حديث جابر فأخرجه الجماعة إلا الترمذى بلفظ : نهى أن ينفذ التمر والزبيب جميعاً
ونهى أن ينفذ الرطب والبسر جميعاً . قال فى المنتقى بعد ذكره : رواه الجماعة
إلا الترمذى فإن له منه فصل الرطب والبسر انتهى . وأما حديث أبي قتادة فأخرجه
الشيخان وأبو داود والنسائى وابن ماجه . وأما حديث ابن عباس فأخرجه مسلم
والنسائى . وأما حديث أم سلمة فأخرجه أبو داود عن كبشة بنت أبي مرهم قالت :
سألت أم سلمة رضى الله تعالى عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنه ؟ قالت :
كان ينهانا أن نعجم النوى طبخاً أو نخلط الزبيب والتمر . وأما حديث معبد بن
كعب عن أمه فليتنظر من أخرجه .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم .

١٠ - باب ما جاء في كراهية الشرب

في آنية الذهب والفضة

١٩٣٩ - حدثنا بندار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم قال سمعت ابن أبي ليلى يحدث أن حذيفة استسقى فأتاه إنسان بإناء من فضة فرماه به وقال إني كنت قد نهيتك فأبى أن ينتهي « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ولبس الحرير والديباج وقال : هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » .

(باب ما جاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة)

قوله (حدثنا بندار) هو محمد بن بشار (سمعت ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن .

قوله (إن حذيفة استسقى) وفي رواية البخاري : كان حذيفة بالمداين فاستسقى ، والمداين اسم بلفظ الجمع وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ ، وكان حذيفة رضى الله عنه عاملاً عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان (فأتاه إنسان) وفي رواية للبخاري : فأتاه دهقان ، وفي رواية أخرى له : فسقاه مجوسى ، قال الحافظ : لم أظف على اسمه بعد البحث (فرماه به) وفي رواية : فرمى به في وجهه (وقال إني كنت قد نهيتك فأبى أن ينتهي) وفي رواية للبخاري : فقال إني لم أرمه إلا أنى نهيتك فلم ينته (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة) كذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاختصار على الشرب ، ووقع عند أحمد عن طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ : نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة وأن يؤكل فيها (ولبس الحرير والديباج) قال في النهاية : الديباج هو الثياب المتخذة من الإبريسم فارسي معرب وقد تفتح داله ويجمع على ديباج وديباج بالياء والباء ، لأن أصله دباغ انتهى . قيل الديباج

وفي الباب عن أم سلمة والبراء وعائشة .

نوع من الحرير يختص بهذا الاسم فتخصيصه لثلاثتهم عدم دخوله فيه (وقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (هي لهم) أي للكفار (في الدنيا ولهم في الآخرة) ليس المراد بقوله هي لهم في الدنيا إباحة استعمالهم إياها وإنما المعنى هم الذين يستعملونها مخالفة لنزى المسلمين ، وكذا قوله : ولهم في الآخرة ، أي تستعملونها مكافأة لكم على تركها في الدنيا ، وينبغي أولئك جزاء لهم على معصيتهم باستعمالها ، قاله الإسماعيلي . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذي يتعاطى ذلك في الدنيا لا يتعاطاه في الآخرة كما في شرب الخمر انتهى .

قوله (وفي الباب عن أم سلمة والبراء وعائشة) أما حديث أم سلمة فأخرجه الشيخان عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم ، وفي رواية لمسلم : إن الذي يأكل ويشرب في آنية الفضة والذهب كذا في المشكاة . وأما حديث البراء فأخرجه الشيخان أيضاً عنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسمع ونهانا عن سبيع : أمرنا بعبادة المريض الحديث وفيه : ونهانا عن خواتم الذهب وعن الشرب في الفضة الخ . وأما حديث عائشة فأخرجه أحمد وابن ماجه بنحو حديث أم سلمة . وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة وابن عمر ، ذكر حديثيهما المنذرى في كتابه الترغيب والترهيب ، أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلاً كان أو امرأة ، ولا يلتحق ذلك بالحلى للنساء لأنه ليس من التزين الذي أبيح لها في شيء . قال القرطبي وغيره : في الحديث تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب ، ويلحق بهما ما في معناهما مثل التطيب والتكحل وسائر وجود الاستعمالات وبهذا قال الجمهور ، كذا في فتح الباري .

قلت : وقد أجاز الأمير اليماني والقاضي الشوكاني استعمال الأواني من الفضة في غير الأكل والشرب كالطيب والتكحل وغير ذلك ، قال الأمير في السبل : الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء أكان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة إذ هو مما يشمله أنه إناء ذهب وفضة ، قال : وهذا في الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه ، وأما غيرهما ففيها الخلاف من

هذا حديثٌ صحيحٌ حسنٌ .

سائر الاستعمالات ، قيل لا تحرم لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب ، وقيل تحرم سائر الاستعمالات إجماعاً ، ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال النص في الأكل والشرب لا غير وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا يتم فيه شرائط القياس ، والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما إذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة انتهى كلام صاحب السبل مختصراً .

قال الشوكاني في النيل : ولا شك أن أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والقياس على الأكل والشرب قياس مع الفارق ، فإن علة النهي عن الأكل والشرب هي التشبه بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بآنية من فضة ، وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما رأى رجلاً متخماً بخاتم من ذهب فقال مالي أرى عليك حلية أهل الجنة . أخرجه الثلاثة من حديث بريدة ، وكذلك في الحرير وغيره وإلا لزم تحريم التحلي بالحلي والافراش للحرير لأن ذلك استعمال وقد جوزوه البعض من القائلين بتحريم الاستعمال . والحاصل أن الأصل الحل فلا تثبت الحرمة إلا بدليل يسلمه الخصم ، ولادليل في المقام بهذه الصفة ، فالوقوف على ذلك الأصل المعتمد بالبراءة الأصلية هو وظيفة المَنصف الذي لم يخط بسوط هيئة الجمهور لاسيما وقد أيد هذا الأصل حديث : ولكن عليكم بالفضة فاعبوا بها لعباً ، أخرجه أحمد وأبو داود ، ويشهد له ما سلف : أن أم سلمة جاءت بجلجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله فخصخت الحديث انتهى كلام الشوكاني باختصار .

قلت : أثر أم سلمة في استعمالها الجلجل من الفضة أخرجه البخاري عن عثمان ابن عبد الله بن موهب قال : أرسلني أهلي إلى أم سلمة بقدر من ماء فجاءت بجلجل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها بإياء فخصخت له فشرب منه ، فاضطلعت في الجلجل فرأيت شعرات حمراً . قال الكرماني : ويحمل على أنه كان مموهاً بفضة لأنه كان كله فضة . قال الحافظ : وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آنية الفضة في غير الأكل والشرب ، ومن أين له ذلك ؟ فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قال الشوكاني : والحق الجواز إلا في الأكل والشرب لأن الأدلة لم تدل على غيرها بين الحالتين . انتهى .

١١ - باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً

١٩٤٠ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن سعيده عن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل قائماً . فقل : الأكل ؟ قال : ذاك أشد » هذا حديث صحيح .

١٩٤١ - حدثنا حميد بن مسعدة حدثنا خالد بن الحارث عن سعيده عن قتادة عن أبي مسلم الجذمي عن الجارود بن العلاء «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائماً » .
وفي الباب عن أبي سعيده وأبي هريرة وأنس .

قلت : وأما قول الشوكاني بأنه قد أيد هذا الاصل حديث : ولكن عليكم بالنضة فالعبوا بها لعباً ، ففيه نظر ظاهر قد بينا ذلك في أواخر أبواب اللباس .
قوله (هذا حديث صحيح حسن) أخرجه الأئمة الستة .

(باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً)
قوله (عن سعيده) هو ابن أبي عروبة .

قوله (فقل الأكل قال ذاك أشد) وفي رواية مسلم : قال قتادة : فقلنا فالأكل ؟ فقال : ذاك أشر أو أخبث ، وسيأتي الجمع بينه وبين ما يخالفه في الباب الذي يليه .
قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم .

قوله (حدثنا خالد بن الحارث) هو الهجيمي أبو عثمان البصري (عن سعيده) هو ابن أبي عروبة (عن أبي مسلم الجذمي) بالجيم المعجمة مقبول من الثالثة (عن الجارود بن العلاء) قال في التقريب : الجارود العبدى اسمه بشر واختلف في اسم أبيه فقليل المعلى أو العلاء وقيل عمرو ، صحابي جليل استشهد سنة إحدى وعشرين .
قوله (نهى عن الشرب قائماً) أى نهى تنزيه كما سيوضح لك .

قوله (وفي الباب عن أبي سعيده وأبي هريرة وأنس) أما حديث أبي سعيده فأخرجه أحمد ومسلم بلفظ : نهى عن الشرب قائماً ، وفي رواية لمسلم : زجر عن الشرب قائماً . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم عنه قال : قال رسول الله

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثُ
 عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ جَارُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 وَرَوَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ
 الْجَارُودِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ» وَالْجَارُودُ
 ابْنُ الْمُعَلَّى يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْعَلَاءِ وَالصَّحِيحُ ابْنُ الْمُعَلَّى .

صلى الله عليه وسلم : لا يشرن أحد منكم قائماً فمن نسي فليستق ، وأما حديث أنس
 فأخرجه مسلم وأبو داود بلفظ : زجر عن الشرب قائماً .

قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه الطحاوى فى معانى الآثار
 (وهــكـذا روى غير واحد هذا الحديث عن سعيد عن قتادة عن أبى مسلم عن
 جارود عن النبى صلى الله عليه وسلم) يعنى بغير واسطة بين قتادة وبين أبى مسلم
 (وروى عن قتادة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أبى مسلم عن الجارود)
 يعنى بذكر واسطة يزيد بن عبد الله بين قتادة وبين أبى مسلم . ولا يلزم من هذا
 انقطاع حديث الجارود فى النهى عن الشرب قائماً المذكور فى الباب ، فإن الظاهر
 أن قتادة سمع حديث النهى عن الشرب قائماً من أبى مسلم بغير واسطة وروى
 حديث الضالة عن أبى مسلم بواسطة يزيد بن عبد الله وقتادة كما يروى عن يزيد
 ابن عبد الله كذلك يروى عن أبى مسلم أيضاً . قال الحافظ فى تهذيب التهذيب فى
 ترجمة أبى مسلم الجذمى : روى عن الجارود العبدى وغيره ، وعنه مطرف
 وأبو العلاء يزيد ابنا عبد الله بن الشخير وقتادة وغيرهم ، وقال فى ترجمة يزيد بن
 عبد الله بن الشخير : روى عنه قتادة وغيره .

قوله (ضالة المسلم) فى النهاية : هى الضائعة من كل ما يفتنى من الحيوان وغيره ،
 يقال ضل الشيء إذا ضاع وهى فى الأصل فاعلة ثم اتسع فيها فصارت من الصفات
 الغالبة وتقع على الذكر والأنثى والائتن والجمع ويجمع على ضوال ، والمراد بها
 فى هذا الحديث الضالة من الإبل والبقر فما يحمى نفسه ويقدر على الإبعاد فى طلب
 المرعى والماء بخلاف الغنم (حرق النار) بفتح الحاء والراء وقد يسكن لهبها أى
 أن ضالة المؤمن إذا أخذها إنسان ليمسكها أدته إلى النار ، كذا فى النهاية . وحديث
 الجارود هذا أخرجه أحمد والنسائى وابن حبان والدارمى .